

ظاهرة الحذف بغير دليل

دراسة لغوية

د/محمد فريد أحمد حسن^(*)

مقدمة

الحذف لغة : القطع ، وهو عند النحاة ترك ذكر جملة أو كلمة مفردة أو حرف أو حركة لغرض ما ، وهو أسلوب شائع في لغة العرب ، استعملوه بكثرة في كلامهم في صور متعددة .

ففكرة الحذف تقوم في الأساس على قطع جزء من الكلام الذي يذكره المتكلم ، وهذا الجزء المقطوع يسمى (محذوفاً) ، والمحذوف قد يكون جملة كما في (والله لا فعلت) فقد حذفت جملة (أقسم) ، أو كلمة مفردة مثل حذف المبتدأ من قولنا: (غدا) جواباً لمن سأل (متى السفر؟) والتقدير: (السفر غدا) ، أو حرفاً كحذف النون من الأفعال الخمسة إذا سبقها ناصب أو جازم ، أو حركة كحذف ضمة اللياء من المنقوص المرفوع غير المنون مثل (حكم القاضي) .

وقد اشترط النحاة في الحذف كي يكون مقبولا ومستساغاً أن يكون هناك دليل ، هذا الدليل يقوم بوظيفتين : الأولى هي إثبات أن في الكلام حذفاً ، والثانية هي المساعدة على تقدير الشيء المحذوف ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رِبْكُمْ قَالُوا خَيْرٌ ﴾ ، ففي الآية ما يثبت أن هناك حذفاً وهو مجيء كلمة (خيراً) منصوبة في جواب سؤال ورد في كلام سابق ، وهناك ما يفيد أن تقدير هذا المحذوف من الإجابة هو (أنزل ربنا) وهو لفظ

(*) مدرس النحو والصرف بقسم اللغة العربية، كلية البنات - جامعة عين شمس.

السؤال السابق في الآية ، فالدليل إذن من حيث دلالاته على أن هناك حذفاً يمكن أن يسمى (دليل التقدير)، ومن حيث دلالاته على المحذوف يمكن أن يسمى (دليل المقدر). و(الدليل) عند النحاة له أهمية قصوى عندما يكون الأمر متعلقاً بالحذف فلا حذف بلا دليل ، ومن ثمَّ اهتموا اهتماماً شديداً بتعيينه وتحديدده عند تناول أي موضع من المواضع التي فيها حذف ، وكذلك عنوا بذكر أنواعه وتفصيل الحديث عنها، فقسموه إلى قسمين: الأول: دليل غير صناعي، وهذا بدوره ينقسم إلى دليل حالي ودليل مقالي، والثاني: دليل صناعي يختص بمعرفة النحويون.

وعلى هذا الأساس سار النحاة في تحليل كل ما يتعلق بالحذف ، فلا بد من أن يكون هناك دليل يحقق الفائدة السابقة ذكرها ، وينتمي إلى أحد الأنواع المذكورة أيضاً .

وها هنا تثار عدة تساؤلات، وهي : هل يمكن إخضاع جميع أنماط الحذف المستعملة في اللغة لهذا الشرط، وهو وجوب وجود دليل ؟ وهل يوجد بالفعل ظاهرة تسمى (الحذف بغير دليل) لها توصيف وضوابط ومسوغات ؟ وما مدى تأثير هذا الشرط على حركة تطور اللغة تبعاً لتطور أغراض مستعملها ؟ وهل تعد إجازة الحذف دون الالتزام بهذا الشرط خروجاً على أصول اللغة وسبباً في اضطرابها ؟

إن محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات تمثل جوهر هذا البحث وغايته ، وخاصة إذا ما عرفنا — كما سيرد في أثناء البحث — أن الحذف بلا دليل قد ورد في بعض أساليب اللغة ، وقد تطرق إليه النحاة في أثناء تنظيرهم وتقعيدهم لبعض القواعد ، وأيضاً تطرق البلاغيون إلى بعض صورته أثناء تناولهم وحديثهم عن بلاغة بعض الأساليب ، ومن ثمَّ خصص هذا البحث لتوصيف هذه الظاهرة ، وبيان مدى اتساقها مع أصول اللغة ، وبحث مدى إمكانية الإفادة منها في تطوير أساليب اللغة .

أولاً أسباب اشتراط وجود الدليل عند الحذف:

دليل الحذف هو القرينة التي تقطع بأن في الكلام حذفاً وتُعين على تقديره وتحديده ، وهو شرط في الحذف عند النحاة ، فمما هو شائع لديهم قولهم: لا حذف إلا بدليل^(١)، وكذلك قولهم: لا يحذف كذا إلا بدليل، يعنون: الموصوف أو المنادى أو المضاف أو غير ذلك من المحذوفات .

وقد ذكر ابن هشام أن دليل الحذف نوعان : دليل غير صناعي ، ودليل صناعي ، الأول منهما ينقسم إلى : حالي ومقالي ، فالحالي مثل قولنا : (زيدا) لمن رفع سوطاً يريد ضرب أحد به ، وذلك بإضمار (اضرب) ، والمقالي مثل قولنا أيضاً : (زيدا) لمن قال : (من أضرب ؟) . والثاني منهما هو الدليل الذي يختص بصناعة النحو ، فهو يعرف ويدرك من خلال قواعد النحو وأصوله التي تضبط الجمل والتراكيب بضوابط محددة ، وذلك مثل تقدير محذوف في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسَمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٢)، فالتقدير : (لأنأ أقسم) والسبب في ذلك أن فعل الحال لا يقسم عليه — وذلك عند البصريين — ومن ثم لزم تقدير شيء قبل فعل الحال ينتفي معه هذا المانع ، وبالتالي تصح القاعدة^(٣) .

وقد كان لاشتراط النحاة وجود الدليل عند الحذف عدة أسباب ، يمكن من خلال تتبع أقوالهم وآرائهم إجمالها فيما يلي :

١ - معرفة أن في الكلام حذفاً :

إن حدوث الحذف في الكلام دون أن يكون هناك دليل عليه يجعل من إمكانية معرفة حدوث هذا الحذف أمراً مستحيلاً ، مثله تماماً مثل تكلف علم

(١) الخصائص لابن جني ٣٦٢/٢ . ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٧٨٦ .

(٢) سورة القيامة الآية (١) .

(٣) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٧٨٦-٧٨٩ .

الغيب^(١)، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى جعل الأساليب التي يقع فيها الحذف أساليب مبهمة أو موهمة لما ليس مقصودا منها ؛ ومن ثم لم يجز حذف المضاف في قولنا : (جاعنى غلام زيد)^(٢) ؛ لأن الكلام حينئذ سيكون (جاعنى زيد) ، ومعرفة أن في الجملة حذفاً في هذه الحالة أمر مستحيل ، بينما يجوز حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿وجاء ربك﴾^(٣) حيث إن التقدير : قدره أو قضاؤه ، ومعرفة أن في الآية حذفاً أمر ليس مستحيلاً ، فهناك دليل عليه ، وهو نسبة المجيء لله ، ومجيء الله لا يكون مجيء نقلة^(٤) .

٢- تسهيل تقدير المحذوف:

كما أن الحذف يحتاج إلى ما يدل عليه ويثبت حدوثه فإن المحذوف أيضاً لابد من أن يكون هناك ما يعين على تقديره وتحديدده ؛ حتى تتحقق الفائدة من الحذف ؛ ولذلك جاز حذف الموصوف في نحو (رأيت رجلاً كاتباً) ، ولم يجز في نحو (رأيت رجلاً أبيض)^(٥) ، ففي الجملة الأولى دليل يجعل من تقدير المحذوف أمراً سهلاً ، وهو الوصف بالكتابة وهو لا يكون إلا في بشر ، أما الوصف في الجملة الثانية فلا يعين على تقدير المحذوف لانطباقه على البشر والحيوان والجماد والنبات وغير ذلك .

٣- نفي الاحتمال عن كل من الحذف والمحذوف:

إن ادعاء الحذف يتطلب دليلاً قاطعاً على حدوثه ، وأيضاً على ما حذف؛

(١) الخصائص لابن جني ٢ / ٣٦٢ .

(٢) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٧٨٧ .

(٣) سورة الفجر الآية (٢٢) .

(٤) المحرر الوجيز لابن عطية ٤٤٥/١٥ . ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٧٨٧ .

(٥) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٧٨٧ .

حتى لا تنقض دعوى الحذف ويصير الأمر إلى الخلاف والجدل بسبب الاحتمال الناجم عن عدم وجود الدليل ، ومن ثم نجد أن ادعاء حذف الفعل في نحو (ضربي زيدا قائما) وتقديره بأنه (يقع) وجعل (ضربي) في هذه الحالة فاعلا للفعل المحذوف المقدر - ضعف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه ؛ لأنه كما يجوز تقدير (يقع) يمكن تقدير (قل) أو (عدم) ، وأيضا بأنه يمكن جعل (ضربي) مبتدأ ، وهكذا أدى عدم الدليل إلى الاحتمال ، وصار هذا النوع من الحذف مرفوضا ؛ لأن ما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره ^(١) .

٤- جعل المحذوف كالثابت المفوظ به :

الدليل يجعل المحذوف كالمذكور وبالتالي فكأن الحذف لم يكن ، ومن ثم يمكن أن تظل الأحكام المترتبة على وجود المحذوف قائمة بعد حذفه كما في حذف (رب) بعد كل من (الفاء - الواو - بل)، ومجيء ما بعدها مجرورا برب المحذوفة ، فهذه الحروف لما صارت عوضا عن (رب) دالة عليها ، أصبحت (رب) في حكم الثابت ؛ ومن ثم عملت بالرغم من حذفها ^(٢) .

٥- خفاء معنى بعض أنواع المحذوف كالحروف :

الحرف لا معنى له في نفسه ، وإنما يؤدي معنى في غيره ، ومن ثم يعد حذفه بلا دليل سببا في اضطراب الأسلوب وعدم فهم المقصود منه ، وذلك لاجتماع أمرين هما : الحذف بلا دليل ، وكون المحذوف لا معنى له في ذاته ، وإنما معناه مرتبط بوجوده مع غيره ، وبالتالي فحذفه بمفرده بلا دليل لا يفيد معناه المقصود منه ، ومن ثم منع بعض النحاة حذف (الواو) في نحو (أكلت سمكا لحما تمرا) ، وتأولوا المسموع من ذلك على البذل ، أما حذف الحرف

(١) همع الهوامع للسيوطي ١٠٥/١ . ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٧٨٨ .

(٢) الخصائص لابن جني ٢٨٥/١ . والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأباري ٣٩٨/١ .

بدليل فلا مانع منه عندهم كحذف حرف الاستفهام ؛ لأن للمستفهم هيئة تدل على هذا الحرف المحذوف (١) .

٦- تجنب مخالفة أصول اللغة وقواعدها :

لقد كان للدليل أحيانا دور يتعلق بقواعد اللغة وأصولها يتمثل في تسوية نمط من أنماط الحذف ، هذا النمط يمكن عده من غير وجود الدليل خروجاً على أصول اللغة وقواعدها ، وذلك كالحذف في التنازع ، فالعامل في المذكور في نحو (أكرمني وأكرمت زيدا) عند البصريين هو الفعل الثاني ، وأما الفعل الأول فيقدر له فاعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، وهذا من شأنه عند الكوفيين أن يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ، وهو لا يجوز ، ويرد البصريون قول الكوفيين بأن في الكلام دليلاً على هذا المضمير ، فالإضمار هنا حدث على شريطة التفسير ودلالة اللفظ بعد ذلك على المضمير ، وهكذا سوغ وجود الدليل نمطاً من الحذف كان يعد في حالة عدم وجوده مخالفاً لأصل من أصول اللغة ، وهو (عدم جواز الإضمار قبل الذكر) (٢) .

هذه هي أبرز الأسباب التي اشترطت من أجلها النحاة وجوب وجود دليل عند الحذف ، وهي أسباب كما يبدو من هذا العرض الموجز هدف النحاة من خلالها إلى تحقيق أكبر قدر من الضبط للجملة التي يقع فيها الحذف ؛ حتى يفهم الحذف الوارد بها على وجه صحيح ودقيق مع مراعاة ضوابط اللغة وأصولها .

إن فالهدف في النهاية من اشتراط الدليل هو تحقيق الفائدة المرادة من الحذف في إطار لغوي صحيح ، ومن هنا جاء رفض النحاة للحذف مع عدم وجود الدليل ، فهذا النمط — وفقاً لتصورهم للدليل وأهميته بالنسبة للحذف — يفتقد إلى ما يجعل منه صورة مفيدة ومضبوطة وهو الدليل .

(١) هـم الهوامع للسيوطي ١٤٠/٢ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٩٣/١ .

والأمر محل اتفاق بين النحاة فهم يقبلون أى نمط من أنماط الحذف عندما يثبت لديهم وجود دليل عليه وفق المفهوم السابق ، أما ما عدا ذلك من أنماط الحذف التى لا دليل عليها فهم يتوقفون عندها ، ثم تتعدد مواقفهم منها وتتباين ما بين الرفض والوصف بالضرورة والقبول بشروط والوصف بالقلّة أو الندرة ، وغير ذلك مما سنعرض له لاحقاً .

وهنا يثور تساؤل وهو : ما الفرق بين الحذف مع وجود الدليل ، وبين الحذف بغير دليل ؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب توضيح ظاهرة الحذف بغير دليل ومسوغاتها وضوابطها ، وذلك كما تعرفنا قبل ذلك إلى الحذف مع وجود الدليل وأسبابه وفوائده ، وبعد هذا التوضيح يمكن تقويم هذه الظاهرة من حيث اتفاقها مع ضوابط اللغة ومدى خدمتها لأغراض أساليبها ، وهو ما سوف نعرض له فيما يلي .

ثانياً : التعريف بالحذف بغير دليل .

إن المتتبع لظاهرة الحذف بغير دليل من خلال نماذجها التى تجسدت فيها يجد أنها تطرقت إلى أجزاء مختلفة من الجملة ، وذلك كما يلي :

١- حذف الموصوف :

لا يجوز حذف الموصوف عند النحاة إلا بدليل وذلك نحو (ائتنى بماء ولو بارداً) ، أما حذفه بغير دليل فهو غير جائز فلا يقال : (مررت بطويل) ؛ لأنه يؤدى إلى اللبس ؛ لعموم الصفة ، فالمرور به في المثال السابق غير معروف هل هو رجل أم منزل أم بستان أم غير ذلك مما يوصف بهذه الصفة ، فمثل هذا لا يجوز إلا في الضرورة نحو قول الشاعر ^(١) :

(١) البيت من الهزج ، نسب لأبى داود الإيادى ولعقبة بن سابق ، لسان العرب مادة (شنج)
والضرائر لابن عصفور ص ١٧٠ ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ص ٤٤ والقصرى :

وَقُصِّرَى شَنْجِ الْأَنْسَاءِ نَبَّاحٍ مِنَ الشُّعْبِ
فها هنا موصوف محذوف يمكن تقديره على أنه (ظبى)^(١)، والصفات المذكورة تصلح للتيس أيضا .

وهكذا فحذف الموصوف بلا دليل يجعل الكلام ملبسا ، وبالتالي لا يجوز ولكن إذا نظرنا للصور المختلفة التي أوردها النحاة لاستعمال الصفة مجيزين إياها وجدنا بعضها يمكن عده من قبيل الحذف بغير دليل ، وذلك كما في نحو : (أكلت طيبا) و (لبست لينا) فحذف المنعوت هنا جائز حسن ، وذلك بالرغم من أنه لا دليل عليه على عكس ما يقوله السهيلي من كون الفعل دالا عليه ، فدلالة الفعل على المحذوف قاطعة في نحو (سرت سريعا) و (أقيمت طويلا) أما في (أكلت طيبا) و (لبست لينا) فالماكول قد يكون : لحما ، وقد يكون تمرًا ، وقد يكون خبزا ، والملبوس قد يكون ثوبا وقد يكون حذاء ، فليس هناك قرينة تعين المقصود ومن ثم يعد هذا حذفًا بلا دليل^(٢) .

٢- حذف التمييز

لا يجوز حذف التمييز عند النحاة إلا بدليل ، فلا يقال : (اشتريت ثلاثين) إلا إذا كان هناك دليل يعلم منه المراد من المحذوف ، فإذا لم يكن هناك دليل لزم ذكر التمييز إلا إذا أراد المتكلم الإلغاز ولم يرد البيان فحينئذ يمكن حذف التمييز بلا دليل ، فغرض المتكلم هو الفیصل في صحة أو عدم صحة حذف التمييز بلا دليل^(٣) .

الضلع التي تلى الشاكلة بين الجنب والبطن ، وشنج الأنساء : متقبض الأنساء ، والشعب : جمع أشعب ، وهو الذي انشعب قرناه أى : انكسرا ، والنباح : صوت الكلب والظبى

والنيس والحية . لسان العرب مادة (قصر) و (شنج) و (شعب) و (نبج) .

(١) لسان العرب لابن منظور مادة (نبج) وانظر مع الهوامع للسيوطي ١٢٠/٢ .

(٢) نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص ٢٠٩ .

(٣) الخصائص لابن جني ٣٨٠/٢ .

٣- حذف (واو العطف)

لا يجوز حذف (واو العطف) عند بعض النحاة ؛ لأنه لا يوجد في الكلام ما يفيد معناها ، وبالتالي فحذفها يكون بغير دليل ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اللبس وعدم وضوح المراد ، ومن ثم فإن مثل : (أكلت سمكا لحما تمرا) لا تحمل على حذف الواو ، وإنما تحمل على البدل ، وقد أجاز بعض النحاة ذلك استنادا إلى وروده في بعض النصوص الفصيحة كحديث (تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره)^(١) .

٤- حذف مفعولى (ظن) وأخواتها .

لا يجوز حذف مفعولى (ظن) وأخواتها عند بعض النحاة بغير دليل ، فلا يقال : (أظن) أو (أعلم) من (أظن أو أعلم زيدا منطلقا) دون أن تكون هناك قرينة على هذا المحذوف ، والسبب في ذلك عدم حصول الفائدة ، فلا يوجد إنسان يخلو من ظن أو علم ، ويجوز نحاة آخرون هذا الحذف اكتفاء بالفائدة الحادثة من إسناد الفعل لفاعل ، وهم يسمون هذه الفائدة بالقاصرة ، وهى تخالف الفائدة التامة التى تحدث بذكر المفعولين ، ومن ثم فالصورة جائزة وخاصة أنها وردت عن العرب في نحو قولهم : (من يسمع يخل)^(٢) .

٥- حذف المفاعيل من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

لم يجز بعض النحاة الحذف هنا أيضا بغير دليل سواء أكان المحذوف هو المفعول الأول فقط ، أم المفعولين الثاني والثالث فقط ، أما الأول فلأنه كالفاعل وأما الثاني والثالث فلنفس السبب المذكور مع حذف مفعولى ظن ، وهو

(١) همع الهوامع للسيوطى ١٤٠/٢ .

(٢) الباب فى علل البناء والإعراب للعكرى ٢٤٧/١ ، وأسرار العربية لابن الأنبارى ص

١٦٠ ، وهمع الهوامع للسيوطى ١٥٢/١ .

عدم الفائدة ، وأجاز ذلك نحاة آخرون ففي (أعلمت زيدا بكرا قائما) يجوز حذف المفعول الأول ونكر المفعولين الآخرين ، ويجوز حذف المفعولين الثاني والثالث ونكر الأول دون دليل ؛ لأن الكلام لم يخل من فائدة في كل صورة من الصورتين فنكر المعلم به في الصورة الأولى (أعلمت بكرا قائما) فائدة ، ونكر المعلم في الصورة الثانية (أعلمت زيدا) فائدة أيضا ومن ثم جاز الحذف هنا بلا دليل ^(١) .

٦- حذف الفاعل

لا يجوز حذف الفاعل عند معظم النحاة إلا بدليل في صور منها : فاعل المصدر نحو قوله تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمِ ذِي مَسْجَةٍ﴾ ^(٢) .

ومنها : باب نائب الفاعل حيث يحذف الفاعل ، وتتغير صيغة الفعل وصورته ، ويحل نائب الفاعل محل الفاعل وذلك نحو (ضَرَبَ زَيْدٌ) ومنها : حذفه مع عامله تبعاً له كقولك : (زيدا) لمن قال : (من أكرم ؟) والتقدير : (أكرم زيدا) ، ومنها : فاعل الفعل المؤكد بالنون المسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو ﴿تَبْلُونُ﴾ و﴿فَإِذَا تَرِينُ﴾ فكل من واو الجماعة وياء المخاطبة حذف لالتقاء الساكنين، ومنها: صورة الاستثناء المفرغ نحو: (ما قام إلا هند) ، ومنها فاعل (أفعل به) في التعجب نحو ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ﴾ ، ومنها : إذا قام مقامه حالان نحو (فتلقفها رجل رجل) والأصل فتلقفها الناس رجلا رجلا ، فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه ^(٣) .

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ١٧٦/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٨ /١ ، وجمع

الهوامع للسيوطي ١٥٨ /١ .

(٢) سورة البلد الآية (١٤) .

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ١٨٢/٢ ، وجمع الهوامع للسيوطي ١/

١٦٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢٧٢/١ .

وقد أجاز الكسائي حذف الفاعل مطلقاً لدليل كالمبتدأ والخبر وخرج عليه إعمال الفعل الثاني في نحو : (ضربني وضربت عليا) ففاعل الأول عنده محذوف يدل عليه الظاهر بعده ^(١) .

أما حذف الفاعل بلا دليل فلم يذكر صراحة عند النحاة ، وذلك لأن فكرة حذف الفاعل غير مقبولة عند معظم النحاة لأسباب منها : أنه معتمد البيان في الجملة إذ يتوقف انعقاد الكلام عليه ، ولأنه يستتر أحياناً في الجملة فإذا جاز حذفه التيسر الحذف بالاستتار ^(٢) ولأن المسند أي : (الفعل) حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه فهما متلازمان ^(٣) .

وبالرغم من عدم ذكر حذف الفاعل بلا دليل صراحة عند النحاة فإننا نجد بعض النماذج الفصيحة قد وردت خالية من الفاعل ، ولم يجعلها النحاة من الحالات التي يطرد فيها حذف الفاعل كالحالات المذكورة سابقاً ، هذه النماذج يمكن جعلها تمثل حذف الفاعل بلا دليل من ذلك قوله تعالى : ﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين ﴾ ^(٤) ، وقول الشاعر ^(٥) :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضياً

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ص ١٩٣ ، وتبعه في ذلك ابن مضاء . انظر الرد على النحاة ص ٩٥،٩٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١١٨/٢ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ٢٧١ .

(٤) سورة يوسف الآية (٣٥) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لسوار بن المضرب وقد هرب من الحجاج حينما دعاه إلى حرب الخوارج . وقطري هو قطري بن الفجاءة كان على رأس الخوارج شواهد العيني ٤٥١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/١ ، المحتسب لابن جني ١٩٢/٢ ، والنوادر لأبي زيد ص ٤٥ .

ففي هذين الموضعين وأمثالهما لا يقول النحاة بحذف الفاعل بلا دليل وإنما يقولون بإضماره ثم تعليق هذا الإضمار وتفسيره بدليل من اللفظ أو المعنى أو الحال المشاهدة ، وذلك كما يظهر من قول ابن مالك : (وإذا توهم حذف فاعل فعل موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه ، بل يقدر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى)^(١) ويقول في موضع آخر : (ويرفع توهم الحذف إن خفي الفاعل جعله مصدرا منويا ونحو ذلك)^(٢).

ويظهر من كلام ابن مالك أمران : الأول أن الفاعل لا يحذف ومن ثم يعد ما يوهم خلاف ذلك من قبيل الإضمار الذي له ما يفسره ، والثاني هو أنه لا بد من البحث عن دليل يفسر هذا الإضمار ، هذا الدليل إن لم يكن موجودا في اللفظ أو المعنى فلا بد من التماسه بأى طريقة أخرى كجعله مصدرا منويا أو غير ذلك .

لقد أدى الانطلاق من مسلمة عدم جواز حذف الفاعل ووجوب البحث عن ما يفسره إذا توهم كونه محذوفا إلى تخريج أمثلة عديدة منها المثالان المذكوران على أوجه بعيدة استنادا إلى أدلة متكلفة لا تصمد أمام التحقيق كأدلة قاطعة على أن هناك فاعلا مضمرا له ما يفسره ، ففي الآية المذكورة نجدهم يذكر أن الفاعل المضمر تقديره المصدر (بداء) والدليل عليه هو الفعل المذكور (بدا) وعلى هذا يكون تقدير الكلام (بدا لهم بداء) أى : (ظهر لهم رأى)^(٣).

ومما يضعف ذلك التقدير أننا لا نستطيع إسناد جميع الأفعال إلى مصادرها ، فلا نستطيع ذلك في (فتح - خرج - علم) ، ومن ثم نجد ابن

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١١٩ / ٢

(٢) المصدر السابق ١٢٤ / ٢ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٢ / ٢ .

مالك يقصر هذا النوع من الإسناد على الفعل الذي يشعر برأى مثل (ظهر - بان - تبين) وأفعال الاستثناء مثل (قاموا ماعدا زيدا وخلا عمرا) فكأنه يفصل قاعدة بناء على هذا التوجيه المذكور للآية .

ويضعف ذلك التقدير أيضا أن المعنى الظاهر لقولنا : (بدا لي بداء) هو (ظهر لي ظهور) والقول بأن المراد (ظهر لي رأى) يعد تأويلا للمعنى الظاهر ، فهناك تقدير ثم تأويل لهذا التقدير وهذا يعد تكلفا .

ويضعف منه أيضا أننا عند توكيد الفعل (بدا) بمصدره نستطيع أن نقول بناء على التقدير المذكور : (بدا لي بداء بداء) ولا يخفى ما في الأسلوب من ضعف وثقل وتكلف . هذا من شأنه أن يرجح كون حذف الفاعل في الآية بغير دليل .

وإذا نظرنا إلى بيت سوار المذكور وجدنا معظم النحاة يجعلون فاعل (يرضيك) مضمرا يدل عليه الحال المشاهدة ، ويصير تفسير الحال كتقديم الظاهر ، ويكون التقدير حينئذ : (فإن كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي نحن عليها) (١) .

ويضعف هذا التقدير أنه لا يمكن القطع به ، فليس هناك ما يمنع أن يكون تقدير الكلام (لا يرضيك إلا أن تردني) حملا على معنى الكلام ويكون الفاعل محذوفا متعلقا على المعنى (٢) .

ويضعف منه أيضا أن فيه إضمار قبل الذكر وهو غير جائز عند كثير من النحاة. ومن ثم فالظاهر أن فاعل يرضيك محذوف وأنه ليس ثمة دليل عليه.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/١

(٢) قال بذلك الفراء . الخصائص ٤٣٥/٢ .

وليس من شك في أن عدم تعيين الفاعل بدليل في كل من الآية والبيت المذكورين وفي أمثالهما إنما هو لغرض ما ، وهو ما سوف نتناوله بالتفصيل عند الحديث عن فوائد وأغراض الحذف من غير دليل .

٧- حذف المضاف

لا يجوز حذف المضاف عند النحاة إلا بدليل كما في قوله تعالى : ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ ^(١) . فالتقدير (أهل القرية) والدليل هو أن القرية معلوم أنها من حيث كونها حجارة وأرض لا تسأل ، وأيضاً فالغرض من السؤال هنا هو رد الجواب ، وهذه الأشياء التي تتكون منها القرية لا تجيب ، أما حذف المضاف بلا دليل فهو لا يجوز عند النحاة إلا في الضرورة نحو قول الشاعر : ^(٢)

عشية فر الحارثيون بعدما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر
يريد (ابن هوبر) ، وقد عرف هذا التقدير من غير هذا البيت ^(٣) .

والسبب في ذلك هو أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى اللبس فلا يجوز (رأيت هنداً) ويكون القائل يريد (رأيت غلام هند) ؛ لأن الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام .

أما جوازه في الضرورة بالرغم من كونه يؤدي إلى اللبس فمره إلى أحد أمرين : الأول الثقة بعلم المخاطب ، والثاني : أن حذف المضاف الذي لا لبس في حذفه بسبب الدليل قد كثر كثرة هونت من أمر الحذف المؤدى للإلباس إذا وقع لقلته فلم يعبأ به ^(٤) .

(١) سورة يوسف الآية (٨٢) .

(٢) البيت قائله ذو الرمة وهو في ديوانه ص ٢٣٥ ، والدرر اللوامع ٢ / ٦٤ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢ / ٥٢٨ .

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢ / ٥٢٨ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٥ .

وقد رد النحاة ما نسب لابن جني من إجازته هذا النوع من الحذف ، وذلك كما يظهر من اعتراضهم على تقدير (جلست زيدا) على حذف مضاف وأن المراد (جلست جلوس زيد) ، فذكروا أن ذلك لا يجوز ؛ لأنه لا يتعين حذف (جلوس) لاحتمال أن يكون المقدر كلمة (إلى) (١) .

٨- حذف حرف الخفض

لا يجيز البصريون حذف حرف الخفض في القسم إلا بعوض هذا العوض يقوم مقام الدليل على الحرف المحذوف ، وذلك مثل (الله ما فعلت كذا) أو (ها الله) فألف الاستفهام في المثال الأول ، وها التنبيه في الثاني كل منهما يقوم مقام حرف القسم كعوض عنه ، والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز الجمع بينهما فلا نقول : (أ و الله) ولا (ها و الله) فالعوض والمعوّض لا يجمع بينهما .

وذهب الكوفيون إلى جواز حذف حرف الخفض في القسم بلا دليل ولا عوض ، واستدلوا بمجيئه عن العرب ، فقد روى الفراء أن العرب يقولون : (الله لتفعلن) فيرد المجيب (آله لأفعلن) .

ويجيز الكوفيون حذف حرف الخفض أيضا في غير القسم مع بقاء عمله بلا دليل ولا عوض استدلالا بمجيئه عن العرب كما في نحو ما روى عن روبة إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : (خير عافاك الله) .

وقد رد البصريون بعض أدلة الكوفيين على أن كثرة الاستعمال هي التي سوغت هذا الحذف كما في (آله لأفعلن) ، والبعض الآخر على القلة والشذوذ الذي لا يقاس عليه (٢) .

(١) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢ / ٥٢٩ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٧٨٨ .

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف المسألة (٥٧) ١ / ٣٩٣-٣٩٩ .

٩- حذف الموصول

الموصول إذا كان (أن) المصدرية يجيز النحاة حذفه مع عدم بقاء عمله ، وقد أوردوا على ذلك شواهد بعضها محمول على الحذف بدليل نحو استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ ^(١) فالتقدير (أن يريكم) ودليل هذا التقدير هو حاجة الجملة إلى مبتدأ حتى تستقيم من حيث الإسناد ، والآخر يمكن حمله على الحذف بغير دليل كما في قول الشاعر ^(٢) :

وقالوا ما تشاء فقلت ألهو إلى الإصباح أثر ذى أثر
فقد قدره النحاة (أن ألهو) ولا دليل على ذلك إذ من الممكن تقدير الكلام (فقلت : مشيتي ألهو) دون (أن) ، وكما في ما ذكره من قول العرب : (أذهب إلى البيت خير لي) فالتقدير (أن أذهب) وهذا لا دليل عليه؛ لأنه يمكن تقدير الكلام (أنا أذهب إلى البيت ذلك خير لي) ^(٣) .

أما حذفه مع بقاء عمله فقد أجازوه الكوفيون بلا بدل وذلك استدلالاً بوروده في النصوص الفصيحة كما في قراءة عبد الله بن مسعود ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله ﴾ حيث نصبت (تعبدوا) بأن مقدرة وذلك لأن التقدير (أن لا تعبدوا) ، وجعل البصريون ذلك حذفاً بغير دليل ، فليس في الكلام ما يدل على (أن) المحذوفة ، كما يحدث عند عملها محذوفة بعد (الفاء والواو وأو واللام وحتى) فهذه الحروف تعد حينئذ دليلاً على حذف (أن) ومن

(١) سورة الروم الآية (٢٤) .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لعروة بن الورد العبسي — الدرر اللوامع ٣/١ ، ولسان العرب

مادة (أثر) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٣٣ - ٢٣٥ .

ثم تعمل محذوفة بعدها ، وأيضاً فالقراءة المذكورة يمكن تخريجها على أن (تعبداً) مجزوم بلا ؛ لأن المراد بها النهى ^(١) .

أما إذا كان الموصول اسماً فالكوفيون يجيزون حذفه بدليل ويستشهدون على ذلك بشواهد منها قوله تعالى: ﴿وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم﴾ ^(٢) أى : (وبالذي أنزل إليكم) وأيضاً فإن بعض ما استشهدوا به يمكن حمله على الحذف بغير دليل ، وذلك نحو قول الشاعر ^(٣) :

فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفقٍ ولا متقارب
قدره ابن مالك تبعاً للكوفيين (ما الذي نلتم) ، ولا دليل على هذا التقدير ؛ إذ إن معنى البيت يستقيم دون تقدير (الذي) فالمعنى دون تقدير يكون (لم تجودوا بشيء معتدل) فما نافية و (نلتم) تعنى (جئتم) و (بمعتدل) تتعلق (بنلتم) وهكذا لا يحتاج البيت لتقدير ^(٤) .

هذا بالإضافة إلى جواز تقدير (ما) نافية محذوفة بعد (ما) الأولى الحجازية العاملة عمل ليس ^(٥) .

١٠- حذف المفعول به

يجيز النحاة حذف المفعول به بدليل كما في قوله تعالى : ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾ ^(١) ، ويسمونه اختصاراً ، ويجيزون أيضاً حذفه بغير دليل كما

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف المسألة (٧٧) ٢ / ٥٥٩ - ٥٧٠ .

(٢) سورة العنكبوت الآية (٤٦) .

(٣) البيت من الطويل نسبه ابن مالك لحسان بن ثابت وليس فى ديوانه ، وقيل هو لعبد الله بن رواحة . الدرر اللوامع ١ / ٦٨ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٦ / ٧ . وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٥ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٥ ، وجمع الهوامع للسيوطى ١ / ٨٨ ، ٨٩ .

(٥) سب ابن هشام هذا التقدير لابن مالك . مغنى اللبيب ص ٨٣٦ .

(٦) سورة الضحى الآية (٣) .

في قوله تعالى : ﴿وأنه هو أضحك وبكى وأنه هو أمات وأحيا﴾^(١) فالمراد هنا هو أن الله هو المضحك المبكى المميت المحيى ، فكأن المتعدى هنا كاللزام في الدلالة على نسبة الفعل للفاعل فقط دون قصد التعدى لمفعول به ، ويسمونه اقتصارا^(٢) .

١١- حذف حرف الجزم

يرى الكوفيون جواز حذف حرف الجزم وبقاء الفعل مجزوما ويستلنون على ذلك بوروده عن العرب كما في قول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا^(٣)
فالتقدير (لتفد) ثم حذفت اللام لكثرة الاستعمال وظل الفعل مجزوما .

(١) سورة النجم الأيتان (٤٣) ، (٤٤) .

(٢) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢ / ٢٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٩ ، ٤٠ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٧٩٧ - ٧٩٩ ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن هشام قد تناول مسألة حذف المفعول به بطريقة تخالف تناوله لجميع صور الحذف الأخرى ، حيث جعل حذفه متعلقا بغرض القائل ، وقسمه إلى ثلاثة أنماط تبعا لهذا الغرض ، ولم يقبل تقسيم النحويين للحذف من حيث كونه بدليل أم بغير دليل ، بل إنه تبعا لتقسيمه هو يرفض تسمية المفعول في نحو آية النجم المذكورة (محذوفا) قائلا بأن الفعل قد تنزل هنا منزله ما لا مفعول له ، وموقفه هذا يحتاج إلى تفسير وخاصة مع اعتبار ما قرره هو في المغنى ص ٨٥٣ من أن النحوي يلزمه عند النظر في الحذف أن يراعى ما اقتضته الصناعة ، وغير خاف أن الصناعة تقتضى هنا البحث عن مفعول للفعل لأنه متعد . ومن ثم فالظاهر أن ابن هشام بموقفه هذا كان يرى قصورا في تناول النحويين للحذف .

(٣) اختلف في نسبته فقيل لحسان بن ثابت وقيل للأعشى وقيل لأبى طالب بن عبد المطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم ، والبيت في الكتاب لسيبويه ١ / ٤٠٨ ، وخزانة الأدب ٣ / ٦٢٩ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٢٤٩ .

والبصريون يرون ذلك حذفاً بلا دليل ومن ثم فهو لا يجوز ، فليس في اللفظ ما يبين عن ذلك المحذوف أو يدل عليه كما تدل (الواو والفاء وبل) على (رب) بعد حذفها ، أما ما ظاهر أنه جزم للفعل فهو عندهم ليس جزءاً وإنما الفعل مرفوع وأصله (تغدى) وهو خبر يراد به الدعاء ، وحذفت الياء اجتزاء بالكسرة عنها لضرورة الشعر ، والاجتزاء بالحركات عن حروف المد كثير في كلام العرب ^(١) .

١٢- حذف جواب الشرط

يحذف جواب الشرط عند النفاة إذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى : ﴿ قالوا طائركم معكم أنن ذكرتم بل أنتم قوم مسرفون ﴾ ^(٢) فالجواب محذوف تقديره (تطيرتم) ، وقد دل عليه ما ذكر في الآيات السابقة من تذكير الرسل لهم وخطابهم للرسل عندئذ بتطيرهم بهم .

وقد أجاز البصريون أيضاً حذف الجواب في نماذج يمكن حملها على الحذف بغير دليل نحو قوله تعالى : ﴿ وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين ﴾ ^(٣) ، فالبصريون فراراً من القول بزيادة الواو ، وبأن (فتحت أبوابها) هي الجواب يقولون بأن الجواب محذوف تقديره : (..... وفتحت أبوابها فازوا ونعموا) ،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٧٢) ٢ / ٥٢٤ - ٥٤٩ .

(٢) سورة يس الآية (٩) .

(٣) سورة الزمر الآية (٧٣) .

وليس في الكلام ما يقطع بأن هذا هو تقدير المحذوف - إن كان ثمة محذوف^(١) فمن الممكن أن يكون تقديره (حتى إذا جاءوها جاعوها وفتحت أبوابها)^(٢) .

١٣- حذف خبر (ليس)

أجاز الفراء وتبعه ابن مالك حذف خبر (ليس) بغير دليل إذا كان اسمها نكرة عامة ، وفي هذه الحالة تستغنى (ليس) بالاسم عن الخبر مثل (لا) وذلك كقول العرب : (ليس أحد) أى : (ليس هنا أحد) وكقول الشاعر^(٣) :

ينستم وخلصتم أنه ليس ناصر فبؤتم من نصرنا خير معقل
والسبب في ذلك أن الكلام يتوهم تمامه بليس والنكرة بعدها ، ومن ثم يمكن الاستغناء عن الخبر.. وقد رفض بعض النحاة ذلك وعدوه من الضرورة^(٤).

١٤- حذف المبتدأ وحذف الخبر .

هناك أساليب اختلف النحاة في تحديد المحذوف فيها لعدم الدليل ، بحيث يصير للأسلوب تقديران كل منهما له وجه ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فصير جميل ﴾^(٥) وقوله تعالى : ﴿ طاعة معروفة ﴾^(٦) ، فقد ذهب بعض النحاة إلى أن

(١) يرى الكوفيون أن (فتحت ..) هي الجواب وأن الواو قبلها زائدة ، ويقويه عندنا مجيء الآية التي قبلها دون واو وهي (وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها ..) .

(٢) نسب هذا التقدير للخليل بن أحمد . المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ١٢ / ٥٧١ ، ٥٧٢ . وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١ / ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ .

(٣) البيت في الدرر اللوامع ١ / ٨٥ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٩٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٩ ، وهو غير منسوب .

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢ / ٩٥ .

(٥) سورة يوسف الآية (١٨) .

(٦) سورة النور الآية (٥٣) .

المحذوف هو المبتدأ ، وعلى هذا يكون التقدير في الآية الأولى : (شاني صبر جميل) وفي الثانية (الذي يطلب منكم طاعة معروفة) وذهب آخرون إلى أن المحذوف هو الخبر وعلى هذا يكون التقدير في الآية الأولى : (صبر جميل أمثل من غيره) وفي الثانية (طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة).

وهكذا تعد هذه الصورة من صور الحذف بغير دليل لعدم وجود ما يوجب تعيين المحذوف ^(١) .

١٥- حذف نون الرفع ونون الوقاية

قد تجتمع نون الرفع ونون الوقاية في آخر الفعل وحينئذ يكون لهما ثلاث صور : الأولى : الفك نحو «أتعداني أن أخرج» ^(٢) والثانية : الإدغام كما في قراءة (أتعداني) في الآية السابقة ، والثالثة : الحذف نحو قراءة «أتأجوني في الله» ^(٣) بنون واحدة .

وفي المحذوف خلاف ، فهناك من قال بأن المحذوف نون الرفع ، وهناك من قال بأنه نون الوقاية ، وليس هناك دليل يقطع بتعيين المحذوف وإنما كل فريق له أدلة عقلية لا يمكن ترجيحها على أدلة الفريق الآخر ^(٤) .

(١) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٨٠٥ ، ٨٠٦ ومع الهوامع للسيوطي ١ / ١٠٣ .

(٢) سورة الأحقاف الآية (١٧) وهي مروية عن ابن عامر وعاصم وأبي عمرو. المحرر الوجيز لابن عطية ٣٥٣/١٣ .

(٣) سورة الأنعام الآية (٨١) وهي قراءة نافع وابن عامر. المحرر الوجيز لابن عطية ٥ / ٢٦٤ .

(٤) راجع هذه الأدلة تفصيلا في مع الهوامع ١ / ٥١ ، ٥٢ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٥١ - ٥٣ .

إن هذه النماذج المتنوعة تجعلنا ندرك أننا أمام ظاهرة لغوية تتجسد أمامنا وتفرض نفسها علينا من خلال ورودها في نصوص فصيحة عن العرب ، وفي أمثلة لغوية صنعها اللغويون ، ومن خلال الضوابط والقواعد التي على أساسها قام علماء اللغة بتحليل أساليب اللغة ووضع القوانين التي تكفل لمستخدميها الإفادة منها .

هذه الظاهرة تتمثل في أن هناك حذفاً ما قد يحدث في الجملة دون أن يكون عليه دليل ، وهو بلا شك يختلف عن الحذف المتفق عليه عند جميع النحاة وهو الحذف بدليل ، ولتوضيح وجه الخلاف بينهما ينبغي توصيف هذه الظاهرة بحيث تتضح أبعادها ومظاهرها ومواقف علماء اللغة منها حتى يكون ذلك أساساً لتقويمها .

إن أول ما تجدر الإشارة إليه عند محاولة توصيف ظاهرة الحذف بغير دليل هو أنها لا تختص بنوع معين من المحذوفات في الجملة فقد حدثت في المبتدأ والخبر والتمييز والمضاف وفي حروف الخفض والعطف وفي الفاعل وجواب الشرط والمفعول به كما سبق عرضه ، ومن ثم يمكن القول بأن تخصيص ابن هشام للحذف من غير دليل بالفضلة التي ليس في حذفها ضرر معنوي مثل (ما ضربت إلا زيدا) أو صناعي مثل (ضربني وضربته زيد) ^(١) يفتقد للدقة .

(١) مغنى اللبيب ص ٧٨٧. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من هذا التقيد والتخصيص من ابن هشام للحذف بغير دليل فإنه يحسب له أنه الوحيد من النحاة القدامى — حسبما تيسر لي من اطلاع — الذي وضع ما يمكن أن يعد ضوابط عامة للحذف بغير دليل ، وهذا بالطبع يتضمن اعترافاً به وعدم إنكار له ، وهو أمر لم يلق قبولا لدى بعض العلماء المحدثين كالأستاذ الدكتور طاهر سليمان حمودة الذي يقول : (ولا نرى صحة ما يذهب إليه ابن هشام من عدم اشتراط الدليل في المحذوف الفضلة ذلك أنه ما لم

فالحذف بغير دليل قد حدث مع الفضلة وغيرها كما ظهر في العرض السابق ، وأيضاً فإن قصر الحذف بغير دليل على الفضلة فقط مقتضاه أن الفضلة يستغنى عنها دون أن يتأثر الكلام ودون أن يكون هناك غرض من وراء هذا الاستغناء ، وهذا مخالف لحال كثير من الفضلات التي منها ما يتوقف المعنى والفائدة على وجوده كالحال في قولنا : (الميت من يعيش يائسا من كل ما حوله) ومنها ما يظل المعنى دونه قاصراً كالمفعول به في (لقي الرجل حتفه) ومنها ما يلزم ذكره لعارض ما كالحال التي تسد مسد الخبر في قولنا : (ضربي العبد مسيئاً) .

وثاني ما يميز الحذف بغير دليل أن الكلام المذكور يؤدي معنى مفهوماً تاماً مفيداً، فالإفادة هنا غير متعلقة بتقدير المحذوف، فعندما يقول القائل : (أكلت طيباً) بحذف الموصوف أو (الله يخلق ويرزق) بحذف المفعول أو (ليس محسن) بحذف الخبر أو (من كان لا يعلم أنني قوى فيدن مني كي أصارعه) بحذف لام الأمر التي تجزم المضارع أو غير ذلك من الأساليب التي تعد من الحذف بغير دليل — إنما يقول كلاماً مفيداً يؤدي معنى مستقلاً .

والفائدة التي تتحقق بالكلام المذكور في الجملة التي فيها حذف قد أطلق عليها بعض النحاة (الفائدة القاصرة) ^(١) يعنون بذلك أن الجملة التي يحدث فيها حذف تمثل مستوى أقل في الفائدة من الجملة التي لم يحدث فيها حذف والتي تحقق مستوى من الفائدة يسمونه (الفائدة التامة) ^(٢) وهذا الإطلاق مقتضاه أن

يوجد دليل فلا إمكان لتقدير المحذوف البتة ، سواء كان المحذوف جملة أو أحد ركنيها أم

فضلة (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي . د . طاهر سليمان حمودة ص ١٢١ .

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٤٧ ، وقد سبق ذكر هذا عند الحديث عن حذف

مفعولى (ظن) .

(٢) المصدر السابق .

الجملة التي حدث فيها حذف هي صورة مجتزأة من الجملة نفسها ولكن دون حذف ، وهو افتراض لا يؤيده الواقع اللغوي الذي يؤكد أن كلا من الجملتين نمط مستقل يريده المتكلم بذاته ابتداء ويقصد إليه قصدا لأغراض يريدها ، ومما يؤيد ذلك أننا نجد أن الشاعر قد يحذف أحيانا بالرغم من قدرته على إيراد المحذوف ونكره دون أن يؤثر ذلك في وزن البيت، وذلك كما في قول الشاعر: ^(١)

من كان لا يزعم أنى شاعر فيدن منى تنه المزاجر

فالبيت بهذه الرواية حذفت فيه (اللام) من (فيدن) ولو بقيت ما حدث شيء للوزن حيث كانت التفعيلة ستصير تامة بلا خين ^(٢) .

وثالث ما يميز الحذف بغير دليل أن المحذوف من الكلام غير مراد ، فهو غير معتبر تماما لفظا وتقديرا ، وتجاهله على هذا النحو وسيلة لتحقيق أغراض معينة .

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب مادة (زجر) ، والخصائص لابن جني ٣٠٦/٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٥٣٣/٢ ، وروى (فليدن) في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٤/١ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للحسن بن عبد الله العسكري.

ص ٢٠٩ .

(٢) كان لعد النحاة جملة الحذف مجتزأة من الجملة التي ليس فيها حذف أثر في جعل الفراء حذف اللام هنا ضرورة وهو أمر دفع أبا عثمان المازني إلى سؤاله عندما يسمع منه ذلك في حلقته : وما الذي اضطره هنا ، وهو يمكنه أن يقول : (فليدن منى) ؟ وتعليق ابن جني على هذه الواقعة التي أوردها في كتابه (الخصائص) يفيد بأن الفراء عجز عن تفسير ذلك ، ويفيد أيضا بأن ابن جني يتبنى نفس المبدأ المذكور ، فهو يرد عن الفراء قائلا بأن العرب قد تلزم الضرورة في حال السعة في الشعر أنسا بها واعتيادا لها وإعدادا لها عند وقت الحاجة . الخصائص لابن جني ٣٠٦/٣ .

وعدم الحاجة إلى معرفة المحذوف وتقديره مرتبطة بما سبق أن ذكرناه من كون الجملة التي يقع فيها الحذف تشكل كلاما تاما مفهوما ، ومرتبطة أيضا بكون المحذوف ليس لذكره دور في الدلالة ومن ثم فتقديره بعد في هذه الحالة تكلفا لما لا حاجة إليه ، وقد يؤدي إلى تغيير الغرض من الكلام ، وذلك لأن هذا التقدير قد يحيل الكلام إلى معنى آخر كما في تقدير مفعول به في نحو (المال يفسد وبطغي) فلو قدرنا (محمدا) أو (الشباب) أو (المتكبر) أو غير ذلك لتحول المعنى من الدلالة على أن من شأن المال أن يؤدي إلى الفساد والطغيان إلى الدلالة على أنه يطغي ويفسد أحد هذه الأشياء المقدره فقط ، ولا شك أن الغرضين مختلفان تماما ، وقد يؤدي التقدير إلى صورة معيبة للكلام كما ذكر ابن مضاء عندما مثل بتقدير النحاة فعلا ناصبا في نحو (أريدا ضربته) ، فهو ينتقد ذلك لأنه يؤدي إلى صورة معيبة في حالة النطق به ^(١).

وقد يدفع التقدير إلى الخلاف كما حدث في قوله تعالى : ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون﴾ ^(٢) فقد قدر بعض النحويين مضافا بعد (من) وبعد (أهلكنا) وبعد (فجاء) وهو كلمة (أهل) ، وخالفهم الزمخشري في التقديرين الأولين ؛ لأن القرية تهلك ، ووافقهم في التقدير الثالث لأجل ﴿أو هم قائلون﴾ ^(٣).

فليس ثمة دليل على الحذف في الموضعين الأولين ، ومن ثم أدت محاولة تقديره إلى الخلاف ، بينما لو نظر للأسلوب لوجد أنه لا حاجة مطلقا لتقدير هذا المحذوف ، فالكلام المذكور تام بدونه ، فضلا عن أن المعنى

(١) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص ٧٩ .

(٢) سورة الأعراف الآية (٣) .

(٣) الكشاف للزمخشري ٢ / ٥٢ ، ٥٣ .

المستفاد من تقدير المحذوف هو أن الإهلاك كان لأهل القرى فقط دون قراهم ، ولا دليل على ذلك .

إن تقدير المحذوف مقترن بوجود دليل عليه ، وهذا الدليل بالإضافة إلى كونه الوسيلة الوحيدة لتقدير المحذوف يعد وجوده دليلاً على أن الكلام المذكور يحتاج إلى هذا للتقدير حتى يصبح تاماً ، فالهدف في النهاية هو تتميم الكلام لتحقيق الفائدة ، ومن ثم فوجود الكلام تاماً مفيداً مع وجود الحذف بلا دليل يعنى أن الكلام مستغن عن تقدير محذوف ، ومحاولة التقدير في هذه الحالة تعد تجاهلاً لكون الاستعمال على هذا النحو أصلاً قائماً بذاته قد يستحيل معه أحياناً تقدير المحذوف ، ومن ثم نجد الرضي يعقب على قول النحاة بأن خبر الوصف في نحو (أقائم الزيدان) محذوف ، وأن المذكور هو فاعل يسد مسد الخبر فيقول : (لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله) (١) .

فالرضي يرفض أن يكون للوصف خبر من البداية فهو يرفض أن يكون هناك حذف ، وذلك بالرغم من أن كون الوصف مبتدأ يقتضى أن يكون له خبر كما تقتضى بذلك صناعة النحو ، ودافعه إلى هذا استحالة تقدير هذا الخبر ، لعدم الدليل عليه ، وأيضاً فالكلام تام بدون هذا الخبر ، وتمامه يأتي من قياس الوصف على الفعل ، وما بعده على الفاعل ، والفعل والفاعل معا يؤيدان معنى تاماً ومفهوماً ، وهكذا فالوصف قد استغنى عن الخبر تماماً ولم يعد يحتاج إليه لا لفظاً ولا تقديراً .

(١) شرح الرضي على الكافية ٨٦/١ .

ورابع ما يميز الحذف بغير دليل التعويل على (معرفة المتلقى) في إدراك أن للكلام صورة أخرى تم تركها والعدول عنها إلى الصورة المذكورة ، ومعرفة المتلقي هنا تشمل خبراته ، ومشاهداته وثقافته ، ومخزونه المعرفي ، وتجاربه ، وممارساته اللغوية ، وغير ذلك من الأشياء التي تمكن المتلقي من أن يتواصل مع ما يوجه إليه ، ويفهمه ، وهى أشياء يشترك معه المتكلم في معظمها ، وهذا الاشتراك هو الخيط الذي يصل بين المتلقي والمتكلم ويحقق الفهم المنشود ، وهو المسوغ الذي يجعل المتكلم يحذف من الكلام بلا دليل .

إن فهم المتلقي لما يوجه إليه لا يتم إلا عندما يقف على عدد من الدلالات الخاصة بالمنطوق ، وهى الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية ، والدلالة النحوية ، والدلالة المعجمية أو الاجتماعية ، وهذه الدلالات لا يحتاج المتلقي كي يقف عليها أن يكون عالما أو دارسا للنظام الصوتي أو الصرفي أو النحوي للغة ، وإنما يمكنه ذلك عن طريق التلقي والمشافهة ، فهو يكتسب بذلك عادات لغوية يؤديها دون شعور ، وأيضا يفهمها إذا وجهت إليه دون معاناة ^(١) .

إذا فالمتلقي لديه معارف لغوية اكتسبها بالتعود والممارسة والمشافهة ، هذه المعارف تجعله يفهم الكلام الذي فيه حذف ليس عليه دليل ، وهذا من شأنه أن يرفع أى إلباس يظن أنه قد ينتج عن هذا النوع من الحذف .

يقول ابن يعيش بعد أن أورد بعض الشواهد على حذف المضاف بغير دليل ^(٢) : (وقد جاء من ذلك في الشعر أبيات مع ما فيه من الإلباس ، كأن ذلك

(١) انظر أنواع الدلالات وتفصيل الحديث عنها فى دلالة الألفاظ. د / إبراهيم أنيس

ص ٥١-٤٤ .

(٢) ذكرنا أحدها عند الحديث عن حذف المضاف .

لثقة الشاعر بعلم المخاطب ، أو نظرا إلى كثرة حذف المضاف الذي لا لبس فيه فلم يعبا بالإلباس (^(١)) .

ويقول ابن مضاء في معرض اعتراضه على تقدير ضمير مستتر في الفعل في نحو قولنا (زيد قام) : (وهنا احتمالان : أحدهما أن في نفس المتكلم ضميرا كما في قولنا: " زيدا ضربته " لكنه لم يُنَلَّ عليه بلفظ ؛ لعلم المخاطب به ...) (^(٢)) .

فالإلباس مع استخدام هذا النوع من الحذف مستبعد ، لأن الإلباس يتعلق بالمتلقى ، وذلك بأن يظن المتلقى ما لم يقصده المتكلم ، والتعويل على معرفة المتلقى هنا يجعله وكأنه مشارك في صنع الحدث اللغوي ، ومن ثم يبعد أن يلتبس عليه فهم شيء هو أحد العناصر المشاركة في صنعه .

إن أثر التعويل على معرفة المتلقي يظهر واضحا في الحذف الذي نجده في قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (^(٣)) ، وذلك على قراءة (ملائكته) بالرفع (^(٤)) ، فخير (إن الله) محذوف ، وحذفه هنا لا دليل عليه بخلاف ما يذهب إليه البصريون من أن (يصلون) المذكورة دالة عليه ؛ وذلك لأن الصلاة المذكورة الخاصة بالملائكة بمعنى الاستغفار ، أما الصلاة المقدره الخاصة بالله فهي بمعنى الرحمة والبركة ، فالمعنيان مختلفان ومن ثم لا يصلح أن يكون أحدهما دليلا على حذف الآخر . يقدر بناء عليه (^(٥)) .

(١) شرح المفصل ٢٥ / ٣ .

(٢) الرد على النحاة ص ٩١ .

(٣) سورة الأحزاب الآية (٥٦) .

(٤) هي قراءة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما . المحرر الوجيز لابن عطية ١١٢/١٢ .

(٥) أورد ابن هشام هذا الاعتراض على تقدير البصريين ، ولكنه لم يحمله على الحذف بغير

دليل . مغنى اللبيب ص ٧٩١ .

فالأية على أحد توجيهيها ^(١) فيها حذف ، وهذا الحذف كما هو ظاهر لا دليل عليه ، ومع ذلك نجد الكلام تاما والمعنى مفهوما ولا يحتاج إلى أى تقدير حتى تتحقق الفائدة المرادة منه ، وليس ثمة إلباس في المعنى ، والسبب في ذلك أننا لو نظرنا إلى المخاطب في الآية وجدناه يظهر في قوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ فالمخاطب (المؤمنون) ، وهذا المخاطب يعلم من خلال معارفه ومعتقداته التي يؤمن بها أن النبي صلى الله عليه وسلم محل تقدير وتعظيم من الله ومن الملائكة ، ويعلم أن حب الله للعبد رحمة له ، وأن حب الملائكة استغفار ودعاء له ، ومن ثم فالمؤمنون يفهمون ما ذكر في الآية فهما جيدا في ضوء معارفهم ، وذلك دون شعور بأى لبس ، ودون حاجة لتقدير المحذوف .

إن المراد من الجزء الأول في الآية بيان مدى تقدير الله وملائكته للنبي صلى الله عليه وسلم ومدى مكانته عند الله وملائكته ، وقد قام الحذف بلا دليل بإيصال ذلك المعنى في أبلغ صورة ، فعدم وجود خبر محدد يمكن تقديره — يجعل الذهن يتصور — في ضوء معارفه ومعتقداته — كل ما يمكن أن يدل على تقدير الله لنبيه وحب له من رحمة وبركة ، ورفعة للذكر ، وغير ذلك من مظاهر تكريم الله لنبيه ، وهذا أفضل من تقييد الخبر بمذكور واحد ، يضاف لذلك أن ذكر (الله) مع (إن) دون ذكر الخبر في هذا الموضع يعطى انطبعا بأن (الله) متفرد في كل شيء حتى في تقديره للنبي صلى الله عليه وسلم ، فهو تقدير متفرد لا يشبهه تقدير الملائكة ولا المؤمنين ، ومن ثم ذكر اسم الله متفردا ثم ترك الأمر بعد ذلك لذهن المؤمن كي يتخيل تقديرا متفردا كتفرد صاحبه ، في ضوء ما يعرفه عنه من عظمة وقدره .

(١) التوجيه الآخر أن (ملائكته) مرفوعة بالعطف على موضع اسم إن قبل دخولها ، ويصلون خبر عنهما ، وبالتالي فلا حذف ، وهو رأى الكوفيين . المحرر الوجيز لابن عطية ١١٢/١٢ .

ويظهر أثر التعويل على معرفة المتلقي أيضا في ما يطلق عليه النحاة العطف على التوهم ، وذلك في نحو قولنا : (ليس زيد قائما ولا قاعد) بجر (قاعد) على توهم دخول الباء في الخبر ^(١) ، والمثال هنا كما هو ظاهر يعطى صورة من صور الحذف بغير دليل ، فجر (قاعد) هنا يقتضى وجود تفسير لهذا الجر وخاصة أن هذا المجرور معطوف على منصوب ، والنحاة يفسرون ذلك بأن في (قائما) حرف جر متوهم ، وهذا الحرف المتوهم غير مذكور في الكلام ، وليس عليه دليل ، إذ إن مدخول هذا الحرف منصوب وهو كلمة (قائما) ، وجر (قاعد) كما أنه يمكن أن يكون بالعطف على مجرور يمكن أيضا أن يكون بحرف جر محذوف ، وأيضا فكون (قاعد) مجرورة قد يقتضى كون المعطوف عليه مجرورا ، ولكنه لا يقتضى كونه مجرورا بحرف جر ، إذ إن هناك أسبابا أخرى للجر كتقدير موصوف مجرور محذوف أى (برجل) .

وهكذا فلا دليل يقطع بالمحذوف ، ومن ثم فالصورة تمثل حذفًا بغير دليل اعتمد فيه المتكلم على معرفة المخاطب بأن (ليس) قد تدخل الباء في خبرها المنفي بها على سبيل التوكيد ، والجملة المذكورة واضحة وتامة ومفهومة لديه بناء على هذه المعرفة دون حاجة لتقدير المحذوف ، إن المعنى المفهوم من هذه العبارة هو التأكيد على نفي قيام زيد والتأكيد على نفي قعوده ، مع تخصيص نفي القعود بشيء من التأكيد الزائد ، وهذا بلا شك وراءه غرض ما كدفع اعتقاد المخاطب بقعود زيد تحديدا ، وهذا المعنى المذكور للعبارة يستطيع المخاطب فهمه بسهولة في ضوء ما ذكرناه من معرفته بطريقة استعمال هذا النوع من النفي .

وخامس ما يتميز به الحذف بغير دليل مناسبته لأغراض ودواع معينة لا يتناسب معها استخدام الحذف بدليل .

(١) مع الهوامع للسيوطي ١٤١/٢ .

إن الكلام المذكور في الأسلوب الذي يقع فيه حذف بغير دليل يمكن أن يؤدي أغراضا متعددة منها :

- جهل المتكلم بالشئ المحذوف وعدم علمه به ، وهذا بالطبع يقتضى إلى جوار الحذف عدم وجود الدليل ، إذ إن وجود دليل يتناقض مع الجهل بالمحذوف ، ومن ثم نجد الفاعل قد يحذف للجهل به في نحو (سرق المال) .
- الإشعار بالخوف على المحذوف أو الخوف منه ، ومن ثم يلجأ المتكلم إلى عدم ذكر المحذوف وعدم التذليل عليه ، ومن ثم نجد الفاعل قد يحذف خوفا منه أو عليه بالرغم من العلم به في نحو (قُتل بكر) .
- قصد الإلغاز والتعمية على المخاطب ، لاختبار قدرته على معرفة الشئ المحذوف ، أو لإيهامه حتى يعتقد المحذوف شيئا آخر بخلاف ما يضمرة المتكلم ، وذلك كحذف التمييز في بعض السياقات ، وتكون صورة الجملة عندئذ مثل (اشتريت أمس خمسين) .
- تبیین الاستغناء تماما عن المحذوف وعدم تعلق الغرض به مطلقا وذلك اكتفاء بالمذكور ، وذلك كحذف الموصوف في نحو قولنا : (أكلت طيبا) فالمأكل محذوف ، وحذفه هنا بغير دليل ، وهو يناسب غرض الاستغناء عن ذكر هذا المأكل لعدم أهميته ولعدم تعلق المراد به مطلقا ، وبالتالي لو ذكر سيكون حشوا لا فائدة منه .
- الفرار من إظهار محذوف يؤدي إظهاره أو تقديره مظهرا إلى أن يوصف الكلام بأنه عي من القول وبفقدان الفصاحة وبالضعف ، وذلك كالحذف في (أزيذا ضربته) فالنحاة يقدرون ناصبا لزيد ؛ نظرا لأن الفعل بعده قد تعدى للضمير ، وهذا الناصب يقدرونه من نفس لفظ الفعل

المذكور ، وعلى هذا يصير الكلام تقديره (أضربت زيدا ضربته) ، وهو تقدير يعيب الكلام ويفقده فصاحة الإيجاز .

- الإحياء للمخاطب بنتائج متعددة سوف تترتب على عمله أو عدم عمله لشيء ما دون نص على نتيجة معينة ليكون ذلك أبلغ في إغرائه بهذا العمل أو تحذيره منه ، وذلك نحو حذف جواب الشرط في قول الأب لابنه: (والله لئن لم تهتم بدروسك) أو قوله له : (والله لئن نجحت هذا العام) فالجواب محذوف في الجملتين ، وحذفه في الجملة الأولى يجعل الذهن ينصرف إلى جميع أنواع العقاب ، وفي الجملة الثانية يجعل الذهن ينصرف إلى جميع أنواع الثواب ، وهذا أدعى إلى جعل الابن يترك ما حذر منه ويفعل ما رغب فيه ، وليس من شك أن هذا لا يتأتى بنفس الدرجة لو كان المحذوف له ما يدل عليه .

- تجنب نقض أو إفساد المراد من الكلام إذا ذكر المحذوف أو كان عليه دليل يساعد على تقديره ، وذلك عندما يكون مراد المتكلم قد تحقق بالجزء المذكور من الكلام ، ويكون المحذوف مفسدا لهذا المراد أو ناقضا له إذا ذكر أو قدر بناء على دليل ، وذلك كحذف المفعول به في سياق المدح في نحو (الخليفة يعطى ويمنح) فالمتكلم قد يريد المبالغة في مدح الخليفة ، ومن ثم يصفه بأن من خصائصه وخصاله الإعطاء والمنح ، وقد تحقق هذا المراد بالكلام المذكور، ولو ذكر المتكلم المعطى أو الممنوح ، أو دلل عليه لتغير الغرض والمراد ، إذا إنه يتحول إلى مراد آخر وهو أن هذا المعطى أو الممنوح هو ما يعطيه ويمنحه الخليفة (كالمال أو الذهب أو الأرض أو الطعام أو ...) وليس شيئا غير ذلك ، فعطاياه من هذا الجنس فقط ، فالمرادان مختلفان ، والمراد الأول يناسبه الحذف من غير دليل كما ذكرنا .

هذه إذن نماذج من الحذف بغير دليل وأبرز السمات التي يتسم بها ، فهو كما يظهر نمط من الحذف له طابع مستقل من حيث وجود الدليل وعدمه ، فوفقاً لمفهوم الدليل السابق الإشارة إليه عند النحاة نجد هذا النمط من الحذف قد يخلو أحياناً من دليل يدل على وجود الحذف ، وأحياناً أخرى يخلو من دليل يقطع بالمحذوف ، ومن ثم قد نجد أمامنا جملة خالية من أحد عناصرها التي تقتضيها أعراف اللغة وضوابطها وأصول صناعتها ، وفي الوقت ذاته لا نجد ما يمكن أن يساعد على معرفة أن هناك حذفاً ولا على تقدير المحذوف بشكل قاطع لا يتسنى معه أي احتمال ، هذه الجملة هي الصورة الممثلة للحذف بغير دليل .

لقد وردت بعض النماذج الممثلة لهذا الحذف في نصوص فصيحة كما سبق أن ذكرنا عند حذف واو العطف ، ومفعولى ظن ، والمضاف ، وغير ذلك؛ وقد قبل النحاة بعض صورته ، ووصفوا البعض الآخر بالضرورة أو الشذوذ ، انطلاقاً من فكرة أنه لا حذف إلا بدليل .

ولكن بعد تأمل ما أورده النحاة من نماذج ، وما مثلوا به من أمثلة ، وما حللوا به ما وقع تحت أيديهم من الاستعمالات اللغوية التي جسدت فكرة الحذف سواء بدليل أم بغير دليل - تبين أن هناك ظاهرة ما تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل لبيان حقيقتها وتوضيح أبعادها ، ثم تقويمها وفق أصول اللغة وقواعدها وأغراض مستخدميها ، هذه الظاهرة هي (الحذف بغير دليل) ، وتبين أنها يمكن أن توصفَ على النحو الآتي :

(الحذف بغير دليل هو إخفاء أي جزء من أجزاء الجملة على سبيل الاستغناء عنه لفظاً وتقديراً ؛ اكتفاء بما هو مذكور على أن يشكل هذا المذكور كلاماً تاماً مفيداً تعويلاً على معرفة المتلقي ، لتحقيق أغراض متنوعة بعضها لا يؤدي إلا بهذا النوع من الحذف) .

إن هذا النمط من الحذف حقيقة واقعة لا يمكن تضيق نطاقه ، أو قصره على الضرورة ، أو رميه بالشذوذ والقلّة كما صنع بعض النحاة ، ولا ينبغي تركه دون تقويم يبين مدى قدرة هذا النمط على أن يؤدي دورا في خدمة أغراض أصحاب اللغة في إطار من الضبط وعدم الاضطراب والتصادم مع أصول اللغة وأعراف متكلميها ، وهذا هو موضوع الصفحات التالية .

ثالثا : - تقويم ظاهرة الحذف بغير دليل .

سبقت الإشارة إلى أن اشتراط الدليل عند النحاة ارتبط بأسباب محددة أبرزها : إفادته أن في الكلام حذفاً ، وتسهيله تقدير المحذوف بناء عليه ، ونفيه الاحتمال عن الحذف والمحذوف ، وجعله المحذوف كالثابت الملفوظ به ، وإزالته الاضطراب الناشئ عن خفاء معنى بعض أنواع المحذوف بالحذف ، وتسويغه بعض الأساليب بجعلها بالتقدير موافقة لأصول اللغة وقواعدها .

وسبقت الإشارة أيضا إلى أن الحذف بغير دليل يستند إلى أن هناك كلاما مذكورا تاما مفيدا ، وأن المحذوف غير معتبر لفظا ولا تقديرا ، وأن معرفة المتلقى معول عليها في الفهم الشامل للكلام ، وأنه يؤدي بصورته هذه أغراضا لا يناسبها الحذف بدليل .

فهل عدم وجود الدليل في هذا النمط من الحذف يضعفه ويجعله غير مقبول ؟ وهل ما يتسم به من سمات يمكن أن تجعل منه نمطا مضبوطا مقبولا خادما لأغراض مستخدم اللغة وفق أصولها ودونما اضطراب ؟

إن فكرة الدليل في الحذف تهدف إلى نفي الإلباس الناشئ عن اختفاء بعض أجزاء الكلام ، وهذا انطلاقا من أنه لا يوجد كلام مفيد مكون من عنصر واحد ولا من عناصر ليس بينها تعليق ، فلا بد من أن يحدث تعليق بين أكثر من عنصر من عناصر الكلام الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) وفق ضوابط

وأصول معينة حتى يكون هناك كلام مفيد ، فإذا اختفى أحد هذه العناصر من الكلام اختفت معه دلالة التعليق التي كان يقوم بها مع غيره ، واختلت تلك الضوابط والأصول التي كان موظفا في مكانه بمقتضاها ، ووقع اللبس حينئذ ، ومن هنا يأتي دور الدليل الذي يمكن بناء عليه تقدير المحذوف بما يجعله كالموجود تماما ، وبالتالي تظل دلالة التعليق كما هي كأن لم يكن هناك حذف ، ويزول اللبس .

إن فالدليل وسيلة للتقدير والتقدير بدوره وسيلة لدرء اللبس الناجم عن اختفاء أحد عناصر التعليق من الكلام ؛ وذلك لتحقيق الفائدة المرادة من الكلام كاملة ، فكل من الدليل والتقدير المبني عليه وسيلة لغاية ، ويطرأ هنا تساؤل : ألا يوجد ما يمكن أن يعادل هذه الوسيلة بحيث يؤدي إلى النتيجة ذاتها ، وبالتالي يستغنى عن الدليل وما يتبعه من تقدير في بعض أساليب الحذف ؟

وقبل محاولة الإجابة عن هذا التساؤل نورد هذين النموذجين اللذين من خلالهما يمكن تصور السبب الحقيقي وراء تقدير المحذوف ، وكيف ومتى كان يتم تقديره؟ يقول ابن يعيش عن قوله تعالى : ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ ^(١) : (المراد أهل القرية ؛ لأنه قد علم أن القرية من حيث هي مدر وحجر لا تسأل ؛ لأن الغرض من السؤال رد الجواب ، وليس الحجر والمدر مما يجيب واحد منهما) ^(٢) . ويقول الزمخشري عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ ^(٣) : (فإن قلت : هل يقدر حذف المضاف الذي هو (الأهل) قبل (قرية) أو قبل الضمير في (أهلكناها) قلت :

(١) سورة يوسف . الآية (٨٢)

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٣ .

(٣) سورة الأعراف الآية (٤) .

إنما يقدر المضاف للحاجة ، ولا حاجة ، فإن القرية تهلك كما يهلك أهلها ، وإنما قدرناه قبل الضمير في (فجاءها) لقوله : أوهم قائلون .. (^١) .

إن الدافع للتقدير إذن هو الحاجة ، فإذا لم تكن هناك حاجة فلا داعي للتقدير ، ومن ثم وجدنا كلمة (القرية) في النموذج الأول قدر لها مضاف محذوف ، أما في النموذج الثاني فنجد كلمة (قرية) لم يقدر لها مضاف محذوف ، والفرق بينهما يكمن في حاجة الأولى للتقدير ، وعدم حاجة الثانية له ، وقد ظهرت حاجة كلمة (القرية) للتقدير في الآية الأولى من خلال عدم وضوح دلالة تعليق السؤال بالقرية ، فالسؤال هنا يقتضى جوابا ، وبالتالي لا يتعلق إلا بمن يتصور منه الجواب ، ولما كان الأمر هكذا برزت الحاجة لتقدير محذوف يرفع هذا الغموض ، ويصح معه التعليق ، وهذا هو الدافع لتقدير مضاف محذوف من خلال الكلام المذكور وهو كلمة (أهل) .

أما في الآية الثانية فكلمة (قرية) علق بها الفعل (أهلكناها) ولم تخمض دلالة هذا التعليق ، فالقرية من حيث كونها مدر وحجر تهلك ، ومن ثم لم نحتاج إلى تقدير محذوف كآلية السابقة .

إذا فالحاجة هي التي تدفع للتقدير ، والظاهر أن الحاجة هنا يقصد بها كل من : حاجة الكلام ذاته ، وحاجة المتلقي ، فالكلام ذاته قائم على تعليق عدد من العناصر ببعضها وفق ضوابط تعارف عليها أصحاب اللغة ورسخت في عقولهم ، فإذا حدث ما يظن منه أن اضطرابا ما قد حدث في التعليق وجب حينئذ تمحيص هذا الظن وفق أصول اللغة وأعرافها ، حتى يستقيم الكلام ، ومن ثم تلبي أيضا حاجة المتلقي المتمثلة في فهم واستيعاب ما يوجه إليه من كلام على الوجه الذي يريده المتكلم من الصورة التي أورد كلامه عليها .

(١) الكشف للزمخشري ٥٣/٢ .

ومن هنا تأتي الحاجة للدليل ، فالحاجة للتقدير تستوجب الحاجة للدليل ، وذلك حتى يتم التقدير على أساس مقبول لغة ، فالدليل سواء أكان حاليا أم مقاليا — كما اشترط فيه النحاة — لا يعد شيئا أجنبيا مفروضا على الكلام ، وإنما هو أحد عناصر التعبير اللغوي ، فالدليل الحالي يشمل كل ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات وأعراف ومؤثرات ، والدليل المقالي يتعلق بالألفاظ والعبارات المستخدمة وطريقة استخدامها وفق ما استقر عليه أصحاب اللغة ، فكلهما يسهم بدور كبير في إنتاج التعبير اللغوي ، وفي فهمه أيضا ، فالدليل عنصر لغوي من عناصر التعبير ، والتقدير المبني عليه كذلك فهو مكمل لغوي بماله من دور في ضبط عملية التعليق في الجملة التي وقع فيها الحذف بالإضافة إلى أصله اللغوي المبني عليه وهو الدليل .

وإذا نظرنا إلى نموذج الحذف بغير دليل وفق المفهوم السابق عرضه وجدنا غياب الدليل يشير إلى أن حاجته للتقدير منتفية ، فلا الكلام يحتاج إلى تقدير ولا المتلقى أيضا ، وذلك بالرغم من أن في الكلام حذفاً ، وأن هذا الحذف يظهر من خلال حدوث خلل في التعليق وفقاً لقواعد أهل اللغة وأعرافهم مما قد يؤدي في النهاية إلى الإلباس ، وهذا يشير أيضا إلى أن هناك ما يعوض غياب التقدير وبالطبع غياب دليله ، ويقوم بإزالة الإلباس وتحقيق الفائدة المرادة من الكلام ، دون تقدير محذوف على الإطلاق ، بما يجعل الكلام يوصف بأنه تام وبأن الغرض يتعلق به على هذا النحو .

وعد الكلام تاما بالرغم من حدوث الحذف فيه بغير دليل مبني على اعتبارين مهمين هما :

١- استقلال النطق به بعد الحذف

إن عدم استقلال الكلام بالنطق به بعد الحذف هو الذي جعل النحاة يصفون حذف صلة الموصول بالشذوذ ؛ وذلك لأن الموصول لا يستقل النطق به بعد

حذف الصلة ، ولهذا يعد قول العرب: (فعلته بعد اللتيا واللتيا والتي) شاذاً ^(١) ، فهو على هذا النحو يفتقد التمام الذي يجعل منه كلاماً مفيداً يحسن السكوت عليه ، وذلك لأن جملة الصلة من تمام الاسم الموصول لا يتم معناه إلا بها ، وهو من دونها ناقص لا يمكن أن يستقل به كلام ، وبالتالي فالحذف هنا شاذ .

٢- أدائه معنى مستقلاً بعد الحذف

لقد جعل عدم أداء الكلام معنى مستقلاً بعد الحذف النحاة يستقبحون حذف المنادى الذي ليس عليه دليل ؛ لأن الباقي من الجملة حينئذ هو (يا) وهي حرف يدل على الدعاء ولا يدل على مدعو مخصوص ، ومن ثم فهي لا تستقل بمعنى لأنها تقتقر إلى غيرها دائماً ^(٢) .

إذا فالتمام هنا هو استقلال الكلام بعد الحذف لفظاً ومعنى ، ويظهر أثر فكرة التمام هذه في معالجة النحاة لكثير من أمثلة ونماذج الحذف ، فحذف حرف الجر (الباء) في نحو (أمرتك بالخير) جائز ، ومن ثم نقول: (أمرتك الخير) وذلك لكون (أمر) بمعنى التكليف والإلزام وبالتالي فالكلام يصير مستقلاً لفظاً ومعنى ، أما (نهيتك عن الشر) فلا يجوز فيها حذف (عن) لأن النهي إما إبعاد أو كف أو زجر ، وكل ذلك لا يكون إلا بحرف الجر (عن) ومن ثم يعد قولنا : (نهيتك الشر) كلاماً غير مستقل لفظاً ولا معنى فلا يجوز ^(٣) .

وأيضاً قولنا : (كل رجل وضعته) عده بعض النحاة كلاماً تاماً لا يحتاج إلى تقدير خبر ، فهو بمعنى (كل رجل مع وضعته) قالوا هنا بمعنى مع ، ومن ثم فالكلام مستقل لفظاً ومعنى ، فاللفظ يحسن السكوت عليه ،

(١) الاستغناء في الاستثناء للقرافي ص ١٤٥ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٢ .

(٣) نتائج الفكر في النحو للسيبلي ص ٣٣٦، ٣٣٧ .

والمعنى واضح ومستقل ، ومن ثم لا يحتاج إلى تقدير خبر ، وذلك بالرغم من أن قواعد التعليق تقتضى وجود خبر للمبتدأ (كل) ، فالحذف مسلم به ، ولكن تقديره غير مسلم لتمام الكلام بدونه (١) .

وابن مضاء يعترض على تقدير النحاة ناصبا في نحو (أزيذا ضربته) ثم يتساءل ما الذي يمكن تقديره في قولنا : (أزيذا مررت بغلامه) ؟ ولماذا يحتاج إلى تقدير مع أن الكلام تام ومفهوم ؟ (٢) .

والرضي الاسترأباذى يستشهد بعدم إمكان تقدير خبر في نحو (أقائم الزيدان) على أن الكلام تام ، فالوصف قد تم بفاعله كتمام الفعل بالفاعل (٣) .

وفكرة التمام يمكن قبولها كمعادل للتقدير من حيث أن التراكيب لها معنى مستقل مفهوم تام ، ولفظ مستقل النطق به بعد الحذف ، ومن ثم لا وجه لحاجة مثل هذا النوع من الحذف إلى ما يسمى (إصلاح اللفظ) يقول ابن يعيش: (وأما قولهم: " ضربى زيدا قائما " فهي مسالة فيها أدنى إشكال يحتاج إلى كشف ، وذلك أن المعنى " ضربت زيدا قائما أو أضرب زيدا قائما " فالكلام تام باعتبار المعنى إلا أنه لابد من النظر في اللفظ وإصلاحه ، لكون المبتدأ فيه بلا خبر ...) (٤) ، ثم يقدر بعد ذلك خبرا ليكون الكلام (ضربى زيدا مستقر إذا كان قائما) (٥) .

إن إصلاح اللفظ إذا يعنى تقدير محذوف وفق قوانين التعليق ، أي : تقدير خبر للمبتدأ ، وفاعل للفعل ، وموصوف للصفة ، ومضاف للمضاف إليه ،

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢٥٣ .

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء ص ٧٩ .

(٣) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١/ ٨٦ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٦ .

(٥) وهو موافق لتقدير البصريين ، والكوفيون يقدرون الكلام : (ضربى زيدا قائما حاصل) والأخفش يقدره (ضربى زيدا ضربه قائما) شرح الرضى على الكافية ١/ ١٠٥ .

وهكذا ، وإذا نظرنا إلى تقدير المحذوف عند تمام المعنى وجدناه لا يؤدي أى فائدة ، فهو إما يؤدي إلى تغيير المعنى بتقديره ، وهذا يحول الكلام عن غايته الظاهرة من معناه التام ، وإما يدور في إطار المعنى التام المفهوم من الكلام المذكور ، وهذا يجعلنا نقدر مالا حاجة إليه وما لا فائدة منه ، وبالتالي فإن (إصلاح اللفظ) إما أن يؤدي إلى تغيير المعنى وإما أن يؤدي إلى أن نزيد في المعنى ما لا حاجة إليه ولا فائدة منه ، وهما نتيجتان يمكن تجنبهما بتجنب التقدير .

أما الفائدة الوحيدة التي يظن أن التقدير يقوم بها في هذه الحالة وهي إصلاح اللفظ وفق قواعد التعليق فهي أمر يمكن تحقيقه بتعليق حذف المحذوف على تمام الكلام ، أي أننا نستطيع بناء على ذلك أن نقول : (الخبر محذوف لتمام الكلام) وهكذا .

إن القول بذلك لا يعد خارجا عما يُفسر به كثير من أنماط الحذف ، كالتقاء الساكنين ، وتوالي الأمثال ، وطول الكلام ^(١) ، وعدم جواز الجمع بين حرفين من حروف المعاني بمعنى واحد ^(٢) ، والشبه ^(٣) ، وإصلاح السجع ^(٤) وغير ذلك مما يفسر به حذف المحذوف .

(١) كحذف الضمير العائد على الاسم الموصول في جملة الصلة كما في (أهذا الذي أكرمت أمس) أى : أكرمته . شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٥٢ وانظر التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١ / ١٩٣ .

(٢) كحذف (ال) من الاسم المعروف بها عند دخول (يا) عليها ، لأنه لا يجمع بين أداتى تعريف في كلمة واحدة . الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبارى ١ / ٣٣٧ . ومعنى اللبيب لابن هشام ص ٨٤٥ .

(٣) كحذف الجملة الفعلية في المواضع التي تحذف فيها ، حيث يحدث ذلك فيها لمشابتها المفرد ، لكون الفاعل في كثير من الأحيان بمنزلة الجزء من الفعل نحو (ضربت) ، فهما معا كالجزء الواحد ، وليس كذلك الجملة الاسمية . الخصائص لابن جنى ٢ / ٣٦٣ .

(٤) كحذف الفاعل في قولنا : (من طابت سريرته حمدت سيرته) مع الهوامع للسيوطى ١ / ١٦٢ .

إن تمام الكلام يقتضى أنه قد صار على هيئة معينة ليؤدى دلالة معينة لا تتوقف على تقدير شيء آخر ، وإنما تتوقف على التعليق الحادث بين العناصر المذكورة فقط ، فهو بناء دلالي مستقل ليس محولا عن بناء آخر كالحذف بدليل ، الذي يمثل تحولا بنائيا من نموذج إلى نموذج آخر مع عدم إغفال الأول للحاجة إليه في توضيح دلالة الثانى .

إن دلالة جملة الحذف بغير دليل دلالة مركزة للغاية استخدم لها بناء محكم إحكاما دقيقا ، فالمتكلم يركز في هذا النمط من التعبير على العناصر الخادمة للغرض فقط وهو في سبيل تحقيق ذلك يتخطى عناصر أخرى متعمدا وأحيانا عن غير قصد ، وذلك إذا شعر بتمام غرضه دونها ، وإذا شعر بملاءمة ما ذكره لفهم المتلقى تبعا لمعارفه وعاداته وأعرافه (١) .

إن نموذج الحذف بغير دليل بما ذكرناه سابقا من صفات تميزه وخصائص ينفرد بها وأغراض يؤديها يستطيع القيام بدور مهم وبارز في مسيرة تطور اللغة ، وجعلها قادرة على استيعاب معارف عصر أبرز سماته السرعة والدقة في كل شيء ، في إعطاء المعلومات أو الحصول عليها ، وفي التعليم والتعلم والتدريب ، وفي البحث والاستقصاء ، وفي حل المشكلات المتنوعة ، وفي التعبير عن الأفكار والمشاعر والآراء ، وفي التقويم والتشخيص والعلاج ، وفي التأثير في المواقف والاتجاهات والقيم ، وفي اتخاذ القرارات ، وفي الفهم والإدراك ، وغير ذلك من أوجه النشاط الإنسانى .

(١) يشير السيوطى إلى أن المتكلم يراعى واقع مخاطبه وعاداته وكل ما يتعلق به فيصوغ كلامه ذاكرة ما له تعلق بمخاطبه ، ويمثل لذلك بقوله تعالى : (وجعل لكم سراويل تنقيكم الحر) النحل ٨٢ حيث يذكر أن السراويل تنقى البرد أيضا ، ويعال تخصيص الحر بالذكر بأن الخطاب للعرب ، وبلاذهم حارة ، والوقاية عندهم من الحر أهم ؛ لأنه عندهم أشد من البرد . الإتيان فى علوم القرآن للسيوطى ١٨١/٣ .

وغير خاف ما يمكن أن تقدمه اللغة الموجزة الدقيقة من دور في استيعاب هذه الأنشطة ، والمساهمة في تطويرها وتقديمها .

الختاتمة

تناولت الصفحات السابقة بالدراسة والتحليل جانباً من جوانب ظاهرة الحذف ، تلك الظاهرة التي أوردها ابن جني مع بعض ظواهر اللغة الأخرى تحت عنوان (شجاعة العربية) ^(١) .

وهو عنوان يبرز أن وجود هذه الظاهرة مع غيرها من الظواهر التي ذكرها في لغة ما دليل على قوة هذه اللغة وأصالتها ، ومثانة أصولها وقواعدها ، وتماسك عناصرها ، وقدرتها على أداء الأغراض المختلفة في أي صورة بكفاءة واقتدار ، هذا الجانب هو (الحذف بغير دليل) .

وقد كان إفراده بهذه الدراسة نابعا من قناعة تامة بأن دراسة ظاهرة الحذف على الوجه الأكمل لا بد أن تتطرق من التفريق بين مستويين رئيسين يمثلان معا فكرة الحذف في اللغة ، هذان المستويان هما (الحذف مع وجود دليل) و (الحذف بغير دليل) ، فكل منهما نمط مستقل من أنماط التعبير له سماته وصوره وأغراضه التي قد يشترك في قليل منها مع النمط الآخر ، ولكنه يستقل بأكثرها ، بما يجعل من دراستهما معا خلطا بين مستويين مختلفين من مستويات الأداء اللغوي ، وهو أمر من شأنه أن يؤدي إلى قصور في تناول واضطراب في النتائج .

وأیضا فإن هذا النمط لم يحظ بالاهتمام الكافي قديما وحديثا كنمط مستقل من أنماط التعبير اللغوي ، ينبغي أن يخصص بالدرس والتحليل لتحديد معالمه

(١) الخصائص لابن جني ٣٦٢/٢ .

وصوره وتمييزه ووضع موضع التقويم ؛ حتى تتبين مكانته بجوار غيره من أساليب اللغة وطرائق تعبيرها ، ومن ثم خصص هذا البحث لبيان هذه الظاهرة ودراستها وتقويمها .

وقد بدأ البحث بمقدمة شملت التعريف بالحذف لغة واصطلاحاً وارتباطه بالدليل عند النحاة ووظيفة هذا الدليل عندهم وأهميته ، ثم ختمت بتساؤلات تعد مدخلاً للبحث ، وهي تدور حول علاقة الدليل بالحذف هل هي حتمية ؟ وهل يعد نموذج الحذف الخالي من الدليل نمطاً خارجاً عن أصول اللغة وقواعدها ؟

بدأ البحث بعد ذلك بمحاولة لاستقصاء أبرز أسباب اشتراط النحاة للدليل عند الحذف ؛ وذلك لمعرفة قيمة الدليل وفائدته ، ومدى علاقة الحذف به ، كي يكون مدخلاً لتوصيف الحذف بغير دليل ، ومساعداً على تصوّره وتحديدته حتى يتميز عن الحذف بدليل ، وكى يكون في النهاية أساساً من الأسس التي يُقوّم على أساسها الحذف دون وجود دليل ، وقد نتج عن هذه المحاولة تحديد لأبرز أسباب اشتراط الدليل عند الحذف فيما يلي :

- ١- معرفة أن في الكلام حذفاً .
- ٢- تسهيل تقدير المحذوف .
- ٣- نفي الاحتمال عن كل من الحذف والمحذوف .
- ٤- جعل المحذوف كالثابت الملفوظ به .
- ٥- خفاء معنى بعض أنواع المحذوف كالحروف .
- ٦- تجنب مخالفة أصول اللغة وقواعدها .

وتمثلت خلاصة هذه الأسباب في أن الهدف من اشتراط الدليل عند الحذف هو تحقيق الفائدة المرادة من الحذف في إطار لغوى صحيح .

وهنا يطرح السؤال الآتي نفسه (ألا يمكن تحقيق فائدة من الحذف في إطار لغوى صحيح مع عدم وجود الدليل ؟) .

إنه افتراض منطقي ينبع من العرض السابق لاشتراط الدليل عند الحذف، وهو يقتضى بالطبع وجوب التحقق من نموذج الحذف بغير دليل من حيث كونه حقيقة واقعة لها ما يؤيدها ، ومن حيث كونه ينحصر في أمثلة قليلة نادرة — كما زعم بعض النحاة — أم أنه يمثل ظاهرة شائعة لها ضوابطها وسماتها التي تميزها .

ومن ثم انتقل البحث إلى التعريف بالحذف بغير دليل من خلال بعض النماذج التي نص فيها النحاة على هذا النمط من الحذف وتعليقاتهم على تلك النماذج ، ومن خلال بعض النماذج التي يمكن عدها من هذا النمط لغياب الدليل وفق المفهوم السابق ، وقياسا على النماذج التي نص النحاة على أنها تمثل الحذف بغير دليل .

وقد شملت هذه النماذج أبواب (الصفة — التمييز — العطف — الأفعال التي تنصب مفعولين — الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل — الفاعل — الإضافة — حروف الجر — الاسم الموصول — المفعول به — حروف الجزم — أسلوب الشرط — الأفعال الناسخة — المبتدأ والخبر) .

وبعد تحليل هذه النماذج المختارة من أبواب نحوية متنوعة تبين ان هناك ظاهرة يمكن ان تسمى حذفاً بغير دليل ، وأن أبرز ما يميزها ما يأتي :

- ١- أنها لا تختص بنوع معين من المحذوفات .
- ٢- الكلام المذكور يؤدي معنى تاما مفهوما مفيدا يحسن السكوت عليه .
- ٣- المحذوف من الكلام غير مراد ولا معتبر لفظا وتقديرا
- ٤- التعميل على معرفة المتلقي في إدراك ان للكلام صورة أخرى تم تركها والعدول عنها إلى الصورة المذكورة .

٥- مناسبة لأغراض ودواع معينة لا يتناسب معها الحذف بدليل .

إذا فهناك نمط من الحذف يمثل حقيقة واقعة وله ملامح مميزة تجعل من غير المقبول وصفه بالضرورة أو الشذوذ أو القلة كما صنع بعض النحاة ، ومن ثم فإن تقويم هذا النمط مع مراعاة أصول اللغة ومراعاة ما يؤديه من دور في خدمة أغراض أصحاب اللغة ومستخدميها — يعد أمرا ضروريا حتى تكتمل الصورة وتتضح معالم هذا النمط ، ويتحدد مدى إمكان الإفادة منه في خدمة اللغة وتطوير أساليبها دون اضطراب أو لبس.

وهكذا ينتقل البحث إلى تقويم هذه الظاهرة ، انطلاقا من أصل لغوي ثابت يقضى بأن قوام الكلام المفيد هو تعليق عدد من العناصر الأساسية التي يتكون منها الكلام وهي (الاسم والفعل والحرف) بعضها ببعض وفق أصول وضوابط معينة تعارف عليها أهل اللغة.

ويتمثل دور الدليل عند الحذف — بناء على هذا الأصل — في درء اللبس الذي قد ينتج عن اختفاء عنصر من عناصر الكلام واختفاء دلالة التعليق التي يقوم بها مع غيره تبعا لاختفائه ، وذلك بمساعدته على تقدير المحذوف مما يجعله كالمنكور تماما فينتفي اللبس وتكمل الفائدة ، وبالطبع فإن التقدير لا يكون مضبوطا ومحققا للهدف إلا إذا كان مبنيا على دليل قاطع .

وكون أسلوب الحذف بغير دليل — وفق السمات المذكورة سابقا — يتميز بخلوه من الإلباس مع تحقيق فائدة ، وذلك بالرغم من عدم وجود دليل — يشير إلى أن هناك معادلا لهذا الدليل يؤدي نفس الدور الذي يقوم به الدليل والتقدير المبني عليه .

وبتحليل نماذج الحذف بغير دليل بناء على ذلك الافتراض تبين أنها جميعا تشترك في أنها تشكل كلاما تاما ومستقلا من حيث اللفظ ومن حيث المعنى بالرغم من التسليم بحدوث الحذف وفق قواعد التعليق ، وهذا التمام لا

يوجد ما يمنع من عده معادلا لفكرة الدليل ، وذلك لأنه بالإضافة إلى أن الكلام حينئذ لا يحتاج إلى تقدير بما يعنى أيضا عدم الحاجة لدليل – فإننا نجد في تناول النحاة لبعض صور الحذف ما يدل على أن تمام الكلام مسوغ مقبول لرفض التقدير عند حدوث الحذف ، وهو أمر يمكن الاستئناس به هنا .

وتمام الكلام يصلح أيضا أن يعلق عليه إصلاح اللفظ الذي يقف وراء حرص كثير من النحاة على التقدير ، وذلك بأن يعلق حذف المحذوف على تمام الكلام لفظا ومعنى ، وهو أمر لا يعد غريبا على مسوغات الحذف الأخرى المستفراة من أصول اللغة وأعرافها كالتقاء الساكنين وطول الكلام وغير ذلك .

إن دراسة نموذج الحذف بغير دليل دراسة دلالية تدعم فكرة تمام الكلام المذكورة وتوضحها ، فالأسلوب الذي يحدث فيه الحذف بغير دليل لا يخلو من دلالة مميزة خاصة بالرغم من عدم تقدير محذوف ، فتحقق دلالة مميزة كما ظهر من بعض النماذج التي تم التطرق إليها دلاليا ^(١) – مع عدم وجود تقدير للمحذوف إشارة واضحة إلى تمام الكلام وإفادته .

إن فنموذج الحذف بغير دليل صورة يمكن قبولها لغة دون اصطدام مع قواعد اللغة وأصولها ، كما يمكن الإفادة أيضا من الدلالات التي ينتجها هذا النموذج لخدمة أغراض مستخدمى اللغة ، يضاف إلى ذلك أنه بخصائصه اللفظية والدلالية يمكنه الإسهام بدور بارز في جعل اللغة قادرة على مواكبة التطور السريع في كل أوجه النشاط الإنسانى ، والإسهام فيه أيضا .

(١) لم تكن الدراسة الدلالية لنموذج الحذف بغير دليل هدفا للبحث ومن ثم تم الاختصار منها على ما اقتضاه طبيعة البحث وهدفه ومنهجه ، ونشير هنا إلى أن دراسة هذا النمط دراسة دلالية موسعة فى ضوء مفهومه المعروض سابقا أمر يحتاج إلى بحث مستقل .

فهرس المراجع

- ١- الإلتقان في علوم القرآن - جلال الدين عبد الرحمن السيوطى - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة دار التراث - القاهرة .
- ٢- أثر النحاة في البحث البلاغى - د / عبد القادر حسين - دار قطرى بن الفجاءة للنشر والتوزيع - قطر - الطبعة الثانية .
- ٣- أدب الكاتب - لابن قتيبة - طبع ليدن ١٩٠٠ .
- ٤- ارتشاف الضرب - لأبى حيان الأندلسى - تحقيق د / مصطفى أحمد النماس - الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) - مطبعة المدني - مصر .
- ٥- الاستغناء في الاستثناء - لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافى . تحقيق محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٦م
- ٦- أسرار العربية - لأبى البركات ابن الأنبارى - تحقيق / محمد بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمى بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م
- ٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - لأبى البركات ابن الأنبارى - المكتبة العصرية ببيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٨- البلاغة والاتصال - جميل عبد المجيد - دار غريب - القاهرة، ٢٠٠٠ .
- ٩- البيان في روائع القرآن - د / تمام حسان - عالم الكتب ١٩٩٣م .
- ١٠- تحويلات الطلب ومحددات الدلالة - د/ حسام أحمد قاسم - دار النصر للتوزيع والنشر .

- ١١- التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ خالد الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي - القاهرة .
- ١٢- الجملة في الشعر العربي - د/ محمد حماسة عبد اللطيف - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٩٠ .
- ١٣- الحذف والتقدير في النحو العربي - د / على أبو المكارم - القاهرة الحديثة للطباعة - الطبعة الأولى ١٩٧٠ .
- ١٤- خزائن الألب - عبد القادر بن عمر البغدادي - الطبعة الأولى - مطبعة بولاق.
- ١٥- الخصائص . لأبى الفتح عثمان بن جنى - تحقيق / محمد على النجار - الطبعة الثالثة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
- ١٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع - للشنقيطي - تحقيق عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت - الطبعة الأولى ١٩٨١ م .
- ١٧- دلائل الإعجاز - لعبد القاهر الجرجاني - قراءة وتعليق / محمود محمد شاكر - مكتبة الخانجي .
- ١٨- دلالة الألفاظ - د / إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية - الطبعة السادسة ١٩٩١ م .
- ١٩- ديوان حسان بن ثابت - المطبعة الرحمانية ١٣٤٧هـ .
- ٢٠- الرد على النحاة - لابن مضاء القرطبي - تحقيق / د / شوقي ضيف دار المعارف.

- ٢١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - لقاضى القضاة ابن عقيل
المصرى الهمداني - تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد -
مكتبة محمد على صبيح وأولاده - مصر - الطبعة السابعة عشرة
١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٢٢- شرح أبيات مغنى اللبيب - لعبد القادر البغدادي - تحقيق عبد العزيز
رياح والدقاق - دمشق ١٩٧٣م .
- ٢٣- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق د / عبد الرحمن السيد - د/ محمد
بدوى المختون - هجر للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
- ٢٤- شرح جمل الزجاجي - لابن هشام - تحقيق د / على محسن عيسى
مال الله - عالم الكتب - الطبعة الاولى ١٩٨٥م .
- ٢٥- شرح الرضى على كافية ابن الحاجب - دار الكتب العلمية - بيروت
- الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٢٦- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف - الحسن بن عبد الله العسكرى
- تحقيق / عبد العزيز أحمد - مطبعة عيسى البابى الحلبي - مصر
١٩٦٣م .
- ٢٧- شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبى - القاهرة .
- ٢٨- الشعر والشعراء - لابن قتيبة - تحقيق / أحمد محمد شاكر - دار
المعارف ١٩٦٦م .
- ٢٩- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر - للكلوسى - شرح / محمد
بهجة الأثرى - المطبعة السلفية - مصر ١٣٤١هـ .

- ٣٠- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة - د / السيد أحمد عبد الغفار - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩٨ م .
- ٣١- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي - د / طاهر سليمان حمودة - الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .
- ٣٢- الكتاب - لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - تحقيق / عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٣٣- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - لأبي القاسم الزمخشري - دار عالم المعرفة .
- ٣٤- اللباب في علل البناء والإعراب - لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري - تحقيق / غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- ٣٥- لسان العرب - لابن منظور - طبعة دار المعارف .
- ٣٦- مجاز القرآن - لأبي عبيدة معمر بن المثنى - علق عليه د / محمد فؤاد سزكين - مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ٣٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - لابن جني - تحقيق / علي النجدي ناصف ود / عبد الحليم النجار ود / عبد الفتاح إسماعيل - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ .
- ٣٨- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - لابن عطية الأندلسي - تحقيق / الرحالي الفاروق وآخرون - وزارة الأوقاف بقطر - الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ - ١٩٧٧م) - (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) .

٣٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب - لابن هشام - تحقيق د / مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٤٠- نتائج الفكر في النحو - لأبي القاسم السهيلي - تحقيق د / محمد إبراهيم البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع .

٤١- النوادر في اللغة لأبي زيد - تحقيق د / محمد عبد القادر - دار الشروق.

٤٢- همع الهوامع شرح جمع الجوامع - للسيوطي - صححه / السيد محمد بدر الدين النعساني - الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ - على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه.

